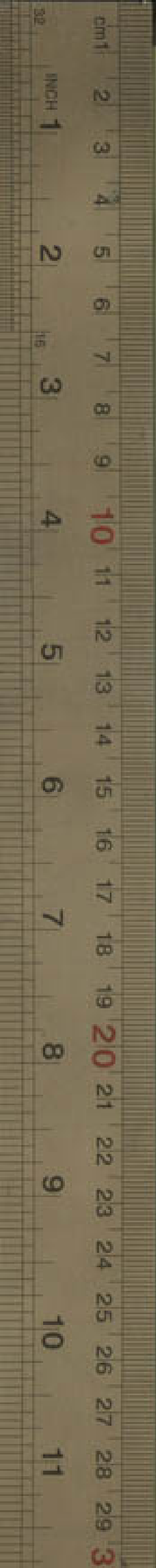




لب الالباب فی النحو والاعراب



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الموجد من العدم للمستاثر
بالقدم والصلوة على رسوله محمد افضل الانبيا
واشرف النسيم وعلى آله ذوى المروة والكرم
فلما رايت بمصداق اتحاف الملوك

احدى الدولتين ان اتحف حضرة هو
غيرة الجنان نزاهة وصفاء وغبطة
السماء رفعة وسناء وهي حضرة المخدوم
الاعظم ملجا سلاطين العالم من دان
لامره المطيع والعاصي وانخرط في طاعته
الداني والقاصي جنابه مجمع الافاضل
قاطبة لانه البحر والاقبال الهار شمس
الدنيا والدين غياث الاسلام وغوث
المسلمين صاحب ديوان الممالك

جعل الله تعالى دولته ثابتة الاركان
راسخة البنيان ما تنفس مفرج ومكروب
وتخلصت قابليه من ثوب تحفة تبقى بقا
الدهور ولا تفنى بكرور الاعوام والشهور
اخترت من العلوم علم النحو فانه اقرب
العلوم فائدة وارجحها عائدة وارفعها منارا
واسناها ابهة ومقدارا اذ هو سلم به
يتيسر الارتقاء الى علم البيان ومرقاة بها يتمكن
الاطلاع على نكت نظم القرآن وصنفت منه

كتابا وجيز الالفاظ والمباني انيق الفحاوي
والمعاني حاويا لتفاريع النحو وموادّه و
ضابطا لدواخله ونوادره مسمّى بلب الالباب
في علم الاعراب اخذ منه اياها الا انه لحرى
بذلك وما اولاها فاسال الله تعالى ان
يوفقني به لثناء جميل في العاجل واجر
جزيل في الاجل انه خير مدعو واكرم مجيب
اللفظ الموضوع لمعنى مفرد هو الكلمة
ومركب منه الاسناد وهو الكلم المفيد

باحد جزئيه على الاخر الكلام وانواعها اسم
وفعل وحرف ونوعاه اسمان او فعل واسم
لفظا او تقديرا او التركيب العقلي ينتهي الى
ستة لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن
وضعا بزمان الثلثة ومن خواصه الاسناد
اليه ونحو زعموا مطية الكذب محمول على
اللفظ واذا قيل لهم امنوا على هذا القول
وتسمع بالمعيدي على حذف ان او تنزيل
الفعل منزلة المصدر كالهو واميلح من

يا ما اميلح فيمن جعله فعلا وحرف
الجر وعلى بئس العير فيمن جعله الفعل
على غير منقول فيه ذلك وحرف التعريف
واشد الهمل على جعله اسما ولا يعتد
نحو اليجدع والتنوين ما عدا الترنم والغالي
وعلى كونه جعله اسما والنداء والاضافة
على حذف المنادى والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والوصف و
النسبة وكونه مضافا ومضافا اليه

ما لم يكن المضاف ظرفا والحد والخاصة

يطردان وينعكس الاول   اسم الجنس

وهو ما وضع لان يقع على شيء وعلى ما

اشبهه وينقسم الى اسم عين ومعنى خاصين

او مشتقين   وهو ما وضع او غلب

الا باضافة او اللام لشيء بعينه خارجا

او ذهنا ولم يتناول الشبيه فالاول

منقول عن مفرد اسم عين او صفتهما

او اسم معنى او صوت او فعل ماض او

مضارع او امر بقطع همزة الوصل

لتحقق النقل او عن مركب كان بين جزئيه

اسناد من فعل وفاعل بابقاء حاله

الاولى ليبقى جملة صورة او اضافة

او لم يكن وهو اسمان او اسم وصوت

ومن له علم مفرد ولقب وهو ما لا يخلو

عن مدح او ذم فقد يضاف علمه الى اللقب بلا

عكس على ارادة محض اللفظ في الثاني ليتغايرا

او مرتجل قياسي ان وافق زنة اصل في

اسماء الاجناس وشاذان خروج عن حكم
نظيره بتصحيح ما يعل مثله وانفكاك
ما يدغم مثله وانفتاح ما يكسر فيهما والثاني
علم الجنس سواء كان اسم عين او معنى
حدث او وقت او لفظا يوزن به او كناية
كفلان وفلانة ومن العلم ما لزم اللام
فيه كالمسمى معها او الغالب بها والمثنى
وصحيح الجمع والكناية عن غير ذوي
العلوم وما جازت كالمصدر والمشتق

والمأول بواحد من الجنس وهو قليل و
وهو ما في آخره احدى الحركات
او الحروف لفظا او تقديرا بواسطة
العامل صورة او معنى والاعراب الذي
في آخره والمقتضي لانواعه الرفع والنصب
والجر الفاعلية والمفعولية والاضافة
وكل من الثلاثة اول علم
لكل من الاخرى ولاء ومقوى المقتضى
العامل والاعراب لفظي وهو بالضمة رفعا

ويقوم نخ

والفتحة نصبا والكسر المنصرفين و
بالضمة والفتحة فيما لا ينصرف وبالضمة
والكسرة في جمع المؤنث السالم وبالفتحة
في المنقوص وبالكسرة في نحو غلامي على رأي
وبالواو والالف والياء رفعا ونصبا
وجرا في الاسماء الستة المكبرة المضافة
الى غير ياء المتكلم وبالالف رفعا والياء
جرا ونصبا في التثنية واثنين وكلا مضافا
الى المضمر وبالواو والياء في الجمع على حد

التثنية واولي وعشرين واخواتها
او تقديري وهو بالحركة اخوا وفي المقصور
نحو غلامي على الاصح لكون الكسرة مجتلبة
للياء ورفعا وجرا في المنقوص او
بالحرف رفعا في نحو مسلمي مثني اجتمع
في الاسم علتان من تسع او واحدة
منها بمنزلتهما كالجمع والفي التانيث
امتنع من التنوين والجر تبعا ومن ثم
يجران امن التنوين بدخول اللام والاضافة

فمنها العلميّة والوصف وشرطه

التّاصل جزماً وللتّضاد بينهما معنىً

لا يجتمعان   وهو الخروج عن الاصل

تحقيقا ان لم تتوقف عدليته على منع

الصّرف ولم يقل بها يتبع الاخوات

كاُخَر عن الآخر او اخر من وجمع عن جمع

على راى وعن جمعاء على الاصح او تقديرا

ان توقف او قيل بها تبعا ومن ثمّ قيل

بها في عُمَر وقطام في اكثر تميم ولم يقل

في لبد   ما يختص به كفعّل وفعل

فبذّر وخضّم منقول وشلّم مرتجل

ويقيّم اعجمي او يكون اوله احدى زوائد

المضارع غير قابل للتاء اللاحقة قياسا

والاختلاف اوزانهما لا يجتمعان

شرطها العلمية قبل الاتفاق

وتحرك الاوسط والزيادة على الثلثة

بالتاء لفظا او معنى شرطه العلمية

وهو واجب التأثير الا في الثلاثي المعنوي

الساكن الاوسط بغير العجمة فان سمي

بالمعنوي مذكرا فالزيادة كالتاء

التركيب جعل الكلمتين مما كان بينهما

نسبة ولا الثاني صوتا ومتضمنا للحرف

علما المضارعان لالفي التا

لزيادتهما معا في الاخر وعدم قبول التا

ان كانتا مع المزيد فيه اسما فشرطه

العلمية او وصفا فانتفاء التاء او و

جود فعلى والغرض الانتفاء شرطه

ان

ان يوازن مفاعيل او مفاعل لفظا او تقديرا

لجواز رفعا وجرا فان كسرة الراء وكون

الاعلال غير مخل بالوزن لامتناع جو

تدل على ثبوت الياء والوزن فعلم بما

تقدم ان ما امتنع بالعلمية حكمه

الصرف عند التنكير لبقائه بلا سبب

ان لم يكن فيه العدل ووزن

الفعل او على سبب واحد ان كان الا

نحو احمر خلافا للاخفش فانه لا يعتبر الوصف

الاصلي بعد الزوال فيلزمه صرف مانع
من نحو ادهم ويجوز صرف الممتنع للضرورة
او التناسب ولا يجوز منع ما فيه سبب واحد
بخلافا للكوفيين ومرداس معارض

بيشتخي اصل وملحق به

هو الفاعل لانه جزء الجملة الفعلية التي
هي اصل الجملتين لان القياس ان يخبر
بالفعل لكونه لم يوضع الا له وهو ما
اسند اليه مجرد الفعل او شبهه على جهة

القيام به وهو واحد ليس الا اذ المسند
لا يسند ولكونه مناصلا في ان يلي الفعل
لانه كالجزء منه لوقوعه بين لامه واعرابه
في يضربان واسكان اللام في ضربت ورد
العين في قولا جاز ضرب غلامه زيده
وامتنع ان عكس الاعراب والضمير في
جزي ربه للمصدر ولا يتاخر مطلقا
عن مفعوله اذا وقع المفعول وحده
بعد الا او معناها ولا مجردا اذا انتفى

القرينة والاعراب فيهما لفظا وتقديرا
او لفظا او كان متصلا ويجب تاخره عنه
اذا وقع مجرده بعد الا او معناها او اتصل
به ضمير المفعول او مجرد المفعول
متصل ويحذف الفعل جوازا او لزوما
ويضمر الفاعل كذلك وقد يحذفان
واذا تنازع عاملان ظاهرا بعدهما هو
ما للآخر فاعلان او مفعولان او مختلفان
فالمظهر للثاني عند البصرية وللاول عنده

الكوفية والفراء يشترك في المرفوعين
ويمنع فيما ادى الى حذف الفاعل او اضماره
قبل الذكر ونحو ما ضرب وما اكرم الا انا
على الحذف لفساد المعنى ولا تنازع فيما
تعدى الى ثلاثة عند الجرمي فان اعملت
الثاني اضمرت الفاعل في الاول على وفق
الظاهر وحذفت مفعولا لا يقتصر عليه
وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني
والمفعول على المختار الا ان يمتنع اضماره

فيما لا يقتصر على احد مفعوليه والغريم
في المصراع الاول للثاني وكذا في الثاني على
انه تفسير ما في مطول ولو قيل بالاول لزم اظهار
الضمير لجريانه على غير من هو له وتقدم ذكره
تقديرا ويحتمل ان ليس منه بان يكون
الغريم مبتداء تقدم خبراه او معنى حال
عنه ومن الاول قليل من المال ان
جعلت الواو للحال وان جعلته للعطف
على انه منه فسد المعنى ما لم يسم

فاعله وهو ما حذف فاعله من الفعل
المتصرف واقيم هو مقامه لاغراض منها
الاقتصار والتعظيم والتحقير ووفق
النظم وعلم المخاطب وجهل المتكلم به
والاشاعة والابهام خوفا عليه بشرط
ان يضم اول الماضي بالثاني مع
التاء خوف اللبس والثالث مع همزة
الوصل ويكسر ما قبل الاخر ومعتل
العين نقل عنه ياء في افعل واستفعل

وكسر فائهما من الثلاثي وباب الانفعال
والافتعال تنقل الى ما قبلها او تقلب
ويجوز الاشمام والمضارع بضم اوله ويفتح
ما قبل آخره والعين من المعتل تقلب
الفا ولا يقام المفعول له لزوال العلية
ولا معه لخروجه عنه بغير الواو وكذا ان
كان بها لعدم المصاحبة ولا فيه
ان كان غير متصرف ولا التاكيد
من المفعول المطلق لعدم الفائدة

عن سيبويه جوازه ومنه ومنع
قد حيل بين العير والنزوان ولا الثاني
من باب علمت والثالث من باب اعلمت
لئلا يصير المسند مسندا اليه في حال
واحد وكذا ثانيه والثاني في باب اعطيت
ان التبس والمقام هو المفعول به المنصوب
استقلالا ان وجد وليست بذلك الجار
الكلام بنادر والا فالبواقي شرع في الافادة
والملحق بالمبتدا وهو اسم لفظا او تقديرا

مسندًا اليه تجرّد عن العوامل اللفظيّة
او مسند بعده رافع ظاهر وقع بعد همزة
الاستفهام او ما النافية والخبر مجرّد
مسند به الى ما تقدّمه لفظًا او تقديرًا
ورافعهما معنىً وهو التجرّد للاسناد
والمبتدأ عمدة البيان ومن ثمّ استحقّ
التقديم وكونه معرفةً ويجوز تنكيره
اذا تخصّص بالصفة لفظًا او تقديرًا
او معنىً او يشبه الفاعل لكونه بمعناه

او مجيئه بعد الحكم او بثبوت الخبر
فيما وقع بعد همزة الاستفهام المعادلة
لام المتصلة او بان يقع بعد نفي العام
او يقع بمعنى المصدر المدعو به المنتسب
الى الفاعل المرفوع لغرض الثبوت ويلزم
في ما افعله عند سيبويه والخبر
عمدة الافادة فلذلك حقّه التنكير و
جاز التعدّد فيه وهو مفرد هو هو او
بمنزلته عار عن العائد اليه اذا كان

جامدًا او متحمّل له ان كان مشتقًا
او جملة اسمية او فعلية بعائد
الّا ان يكون المبتدا شانًا او مخصوصًا
ويجوز حذفه اذا علم وما وقع ظرفا فبتقدير
الفعل على الاكثر لانّ اصل التعلّق له
ومن ثمّ يفيد بمجرّده في الصلة بانتقال
العائد من الفعل اليه فلذلك جاز
العطف عليه والتاكيد ونصب الحال
والابدال عنه في عليك ورحمة الله و

وعندك الدهر اجمع وقوله تعالى ففي الجنة
خالدين فيها والوزن يومئذ الحقّ وضعف
جعل الحقّ صفة للوزن للفصل وخبرًا
له لتعلّق الظرف حينئذ بالمصدر المحلّى
وخبرًا بعد خبر لتأخّر الاعرف وهو ان هو
توغّل في الابهام غير مختصّ او كان مقطوعًا
عن المضاف اليه لم يقع خبرًا او صلة
وحالًا او صفة والّا فان كان زمانيًا غير
موصوف لم يقع على الجثة واكل عام نعم

على حدوثه والليلة الهلال على حدوثه
او الاستهلال او ليلته وعلى الثالث
تعين رفع الليلة الاولى لئلا يكون للزمان
ظرف واليوم الجمعة والسبت على التجمع
ومن ثم لم يجزم في سائر الايام واليوم يومك
على غلبتك وحكمه ان يحتمل الصدق و
الكذب وان يفيد ما لا يفيده المبتدا
فان كلتا اثنتين يفيد ان الاعتبار
لمجرد العدد وان يطابق المبتدا اذا كان اسما

مشتقا واذا كان المبتدا معرفة محذوفة
الخبر او متضمنا ما له صدر الكلام
او مضافا اليه او منزلا منزلته او فيه
لام الابتداء او كان الخبر مخصوصا او
فعلا يصلح للمبتدا ان يكون مرفوعا به او
تاكيدا لفاعله لو تاخر او كانا متساويين
تعريفا وتنكيرا بغير قرينة وجب تقديمه
وتاخيره اذا كان مخصوصا او نكرة
خبرها ظرف مصحح مذكورا او محذوف

او الخبر خبرا عن انّ ومعمولها او كان
لمتعلّقه ضمير في المبتدا او تضمّن خبر
المفرد ما له صدر الكلام ولا يصحّ دخول
الفاء في خبره وخولان فانكح على هولاء
خولان الّا ان يتضمّن المبتدا معنى
الشرط وهو موصول صلته فعل
او ظرف او نكرة موصوفة باحدهما او معرّف
باللام موصوف بالموصول وان
دخل لكنّ وكذا انّ على راى دون ما نيا [قضية]

على انّ الثاني مسبّب على الاوّل وما بكم من
نعمة فمن الله على فيحكم انّما منه ويجوز
حذف احدهما ويشترط في لزوم الخبر
ان قام في موضعه غيره كلولا زيد لكان
كذا اي موجود دون امر خاص فانه لا يلزم
ولعمري لافعلن ذا ومثل اقائم الزيدان
على ايقوم وضربي زيدا قائما واخطب
ما يكون الامير قائما والحرب اول
ما يكون فتيّة على حصل او حاصل اذا كان

قائما او فتيه فحذفت الخبر المتعلق لا
ذا كمتعلق الظرف المستقر واذا بما بعدها
لدلالة الحال عليهما فبقيت الحال سادة
مسده والضرب عاما على الاصل وعند
الكوفية على تاخير الخبر عنهما وجعل
صاحبهما امر متعلقا المبتدا فيكون
الخبر محذوفا من غير شي يسد مسده
والضرب مختصا لتقييده بالحال لكونه
عاملا فيهما والقول بان الضرب في موضع

فعله كا قائم الزيدان مردود لعدم استقلاله
بالفاعل وبتقدير زمانا قبل الضرب جعل
ما في اخطب واول ظرفا جاز ان
يكتفي باذا المقدرة خبرا وكل رجل
وضيعته قيل يحذف خبره وهو مقترن
لقيام الواو بمعنى مع بما بعدها مقامه
وقيل بعدم الحذف لكون الواو بمع وتجد فان
في مثل نعم العبد عنده من يرى المخصوص
خبر مبتدا محذوف ان ولحوا غنا

هو المسند من معمولها وامره كامر خبر المبتدأ
الا انه لا يتقدم ما لم يكن ظرفاً ويجب
حذف خبر ليت ان قام في موضعه جملة
استفهامية ۔ لا التي لنفي الجنس هو المسند
من معمولها ولا يتقدم وان كان ظرفاً وبنو تميم
لا يثبتون خبره غيره ۔ المشبهتين
بليس هو المسند اليه من معمولها ولبعد مشابهة
لا لكونها لا تنفي نفي الحال شذ اعمالها ولم
تعمل مع الشذوذ الا في نكرة بين

اصل وملحق به فالاصل المفعول
لانه مدلول الفعل او مستلزم مدلوله
او مستدعاه فان الفعل يتضمن الحدث
والزمان والحدث يستلزم والمكان
ويستدعي الباعث والمصاحب المعموله المصاحب
والمحل من جهة الوقوع به والفعل يطلق
على لفظ وهو احد بدل وهو احد انواع
الكلمة وعلى معنى وهو ما يصدر
عن الفاعل الذي المصدر اسمه فالاول

يدل على المصدر بجوهره ولذلك لا يختلف
دلالته عند اختلاف صيغته
وعلى الزمان بصيغته ولذلك يختلف
عند اختلافها فمنه المفعول
المطلق وهو اسم ما صدر عن فاعل فعل
مذكور بمعناه ويكون لبيان النوع
بفعلة او اسم خاص او صفة خاصة
وجوده او حذفه او بتعريف عهد او
للعدد او للتأكيد وهو ما لا يزيد

دلالته على دلالته ولوقوعه على القليل
والكثير لا يثنى ولا يجمع وغيره
مصدر الفعل بقيام مقام مصدره
وهو مصدر بمعناه دون اشتقاقه
او قريب من معناه واشتقاقه او نوعه
او آلته وقد يجري اسم دعاء وصفه
وضعاً وغيره مجراه وقد يضمر نحو واجعله
الوارث منا ولا يجوز جعل الضمير
للابصار لعدم المطابقة وتعذر الوارثية

فيهما او القول بعوده الى المذكور على ان المراد
الملازمة ضعيف لحصولها من منعنا
ويحذف فعله جوازا جملة ولزوما
سماعا بغير قياس وبه فيما وقع مكررا
او محصورا بالا او معناها بعد اسم
لا يكون خبرا عنه او تفصيلا عن
مضمون الجملة او تشبيها بعد جملة
فيها اسم بمعناه وصاحبه او بعد
جملة لا تحتمل الا اياه او تحتمل غيره

ايضا والاكثر في الاخير التعريف
باللام وفيما قبله التنكير او وقع
مثنى في معنى التكرار كلبيك و
من قال باه كياه فلبي فلبي يدي مسور
حجة عليه   وهو ما يقع
عليه فعل الفاعل بغير واسطة
حرف الجر او معا ويسمى ظرفا ايضا
لغوا ان كان عامله مذكورا او مستقرا
ان كان المعنى الاستقرار او الحصول المقدر

ويجوز تقديمه على العامل ويحذف منويا
وغيره وعامله جوازا او لزوما سماعا بغيره
فباين وبر في المنادى وهو المسئول
اجابته بيا واخواتها لفظا او تقديرا ابدل   اجابتها
ادعو والقول بانه معمول لحرف النداء على
انها اسم فعل مردود لفقد الفاعل مظهرا
ومضمرا وهو مبني على ما يرفع به او على الفتح
وجوبا بالف الاستغاثة ومختارا بكونه
علما موصوفا بابن مضاف الى علم ان كان

مفردا معرفة او نكرة تعرف مع القصد
بالالة ومعرب منصوب ان كان مضافا
او مشبها به او مفردا منكرا او مجرور
ان دخله لام التعجب او الاستغاثة
بفتحها في المضمر مطلقا والمظهر في
المستغاث به ان لم يكن معطوفا وبكسرها
ان كان في مطلق المستغاث من
اجله   المبني غير اي واسم الاشارة
تنصب مضافة او مشبهة بها اضافة

تحقيق وان كانت مفردة فالصفة والتأكيد
وعطف البيان وعطف النسق باللام ترفع
على لفظه وتنصب على محله والبدل
والمعطوف بغيرها كالمستقل ونحو يا تيم
تيم عدي بنصب الثاني وضم الاول ونصبه
على انه مضاف الى عدي محذوف او الى المذكور
وتيم الثاني فصل واذا نودي المعرّف باللام
جيء باسم الاشارة او اي موصوفة بما فيه
اللام مقحمة بينهما هاء التنبيه ولا

يجتمع آلتا التعريف والمقصود هو المعرّف
وان كان تابعا ومن ثم وجب رفعه ورفع
توابعه وان كانت مضافة ولا يجوز حذفه
اذا وقع صفة اى وقد اجتمعا في يا الله لضعف
استقلال ال اللام في التعريف لخلافهما عن
فاء الفعل التي هي الهمزة ولزومها الكلمة
وتلك التي شاذ لفقد احد المعنيين وفي يا
الغلامان اشذ لفقدهما والمنادى
الصحيح والجاري مجراه ماعدا المثنى والجمع

اجتمعتا

على حده اذا اضيف الى ياء المتكلم جاز فتح اليا
وسكونها وحذفها بالكسرة وابدالها الفا
وقد ينقل الضمير فيما تغلب عليه الاضافه
ومنه قراة رب احكم وحكم ابن امي وابن
عمي حكمه بزيادة فتح اخرهما وفي ابي وامي
قلب اليا تاء فتحا وكسرا والجمع بين التاء
والالف وقد يحذف حرف النداء جوازا
فيما ليس بمستغاث ومندوب واسم اشارة
وجنس ولزوما في اللهم ومتى كان المحرو

واشارة سم

داخله

داخله على اسم مرفوع او فعل فالمنادى
محذوف وقد يراد بالنداء مجرد الاختصاص
كنداء الشخص نفسه واما اخوانا معشر
العرب وشعثنا مراضيع ومررت به
المسكين فنصب على المدح والذم و
الترحيم ويجوز ترخيمه ومثل اما ما
نادر بان يحذف من اخره تخفيفا ما لم يكن
مستغاثا ومندوبا ومضافا ومشبها
به وتركيبا جمليا بل يكون اما ثنائ

التأنيث او علما يزيد على ثلثة احرف او لم يزد

وهو متحرك الوسط عند الفراء حرفان

في حكم واحد كزيادتي التأنيث

والمضارعتين والنسب وشبهه والتثنية

وجمع السلامة الا في مثل الاثنين

فانه لا يحذف منه الا النون محافظة

على اقل عدد حروف الاسماء المتمكنة

او واحد يتبع واحدا بحرف صحيح قبله

مدة بشرط ان يبقى الاسم بعد الحذف على ثلثة

او سطر كتابي التركيب او حرف وهو فيما

عداهما وما قبل المحذوف لا تغير على الاكثر

الا ان يفضي الى التقاء الساكنين على عجز جمهم

فيعاد الى الحركة الاصلية وقد يجعل اسما

براسه فعلى هذا يا ثمو وشقاء وكراو

في ثمود وشقاوة وكروان وقلود على الاول

بالواو وكسر الدال والمندوب معروف يعرف

تتفجع عليه بوا وقد يتفجع بيا وهو في الاظهر

والبكي كالمنادى ولك زيادة الالف في آخرها

في الوقف وان كان آخر الصلة والصفة
على راي او المضاف اليه ما لم يكن كاف
خطاب جمع المذكر وحده المونث
فانه يعدل فيهما عنها الى واو في الاول
وياء في الثاني لئلا يلتبس الجمع بالمثنى
والمونث بالمذكر وفي المضمر عاملة على
شريطة التفسير وهو ما نصب
بفعل مقدر يفسره لفظ ما بعده او معنا
او لازم معناه والمفسر فعل او شبهه

مشتغل

مشتغل عنه بضميره او ملابس ضميره
او بما يكون الملابس عطفا عليه او وصفا
له او بدلا عنه بشرط ان ينصبه هو او مناسبه
لولا المشتغل به فالنصب واجب بعد حروف
التحضيض وان ولو ومختار في الطلب والاستفهام
والنفي وحيث واذا الشرطية والعطف
على جملة فعلية وحيث التبس الخبر
بالصفة ان رفع والرفع واجب في كل شيء
فعلوه في الزبر لفساد المعنى ومختار في الا

ومع امّا واذا للمفاجاة وبتيا وبان
ان تساوت القرينتان بالعطف على
على جملة ذات وجهين فالطلب
اقوى القراين ثم امّا واذا للمفاجاة
وفي التحذير وهو معمول معه آخر
بتقدير نحو اتّق تحذيرا ممّا بعده ان
ذكر بمن او عزا و واو العطف ومن
كليهما اذا ذكر بالتكرار ويجوز
حذف الجار اذا كان مجروره انّ ثقيلة
او خفيفة

او خفيفة او في تقديرها نحو المراء وعن
الخليل نصبه بفعل آخر وليس منه
وبعد الحذف محلّهما مع ما في حيزها
نصب عند سيبويه وجرّ عند
الخليل وهو زمان او مكان
حصل فيهما او في بعضهما فعل مذكور
وكلاهما متصرف وغيره ومحدود و
مختص ومبهم فالمتصرف ما لم يلزم
الظرفية وغيره ما لزم والمحدود الزمان
والمعدود

ما يصلح جوابا لكم والمختص لمتى والفصول
الاربعة تصلح لهما والمبهم ما لم يصلح جوابا
لهما والمحدود من المكان ماله مقدار
معلوم بالمساحة والمختص ماله اسم باعتبار صفة
الى امر داخل في مسماه كالدار والمبهم ماله
اسم بالنسبة الى امر غير داخل فيه كالجهات
الست ويلحق بها عند وشبهها للابهام
ولفظ مكان لكثرته وما بعد دخل
على الاصح وشرط انتصابها تقدير في والكل
يقبل

يقبل ذلك الا المضمر والمختص من
المكان فانه لابد لهما من في لفقد الا
شعار لفظا بالظرفية في الاول
وخروجه بالاختصاص عن كونه مستلزما
لمدلول الفعل في الثاني والنعت
في نحو سير عليه طويلا يختار ان يكون
ظرفا وقد يجعل المصدر زمانا وقد
يتسع فيه فينصب به في اللازم و
المتعدي الى واحد ولم يجز في ذوات

الثلثة وفي ذوات الاثنين خلاف
وقد ينصب على شريطة التفسير
وهو الباعث على الفعل ومن ثم
صلح جوابا للمه ومن ثم شرط انتصابه
تقدير اللام لئلا تنتقل العلة اليها
كالظرف باظهار في فان كان مصدرا
صدر من فاعل الفعل المعلل وليس من
لفظه واقترن به في الوجود كافعال
النفوس لامكان الاقتران لا الجوارح

لعدمه جاز تقديرها والا فالاظهار
ونحو يريكم البرق خوفا وطمعا على قرا تموه
الدال عليه يرى لان الانفعال يوجد
مع الفعل ويجوز اضماره والتقديم
على عامله وكذا تعريفه خلافا للجرمي
ونزع المجرور حجة عليه ولا يكون
منجرا الا مختصا وهو ما ذكر
بعد واو تصاحب معمول فعل
لفظا او معنى فان تعذر العطف

فالنصب والا فالعطف ان كان العامل
معنى وهو والنصب ان كان لفظا
ويجوز اضماره منفصلا وهو مقصور
على السماع على راى والملحق به الحال و
هى نكرة او فى تاويلها مبينة لهيئة صاحبها
معرفة او فى حكمها من الفاعل او
المفعول لفظا او معنى فان تخصص
تنكيرا او تضمنت معنى همزة الاستفهام
وجب تقديمها ولا يتقدم على العامل ان

كان

كاسم الاشارة وليت ولعل وكان و
لا على الظرف المستقر بخلاف الظرف و
لا على صاحبها المجرور وقول ابن كيسان
فى الا كافة للناس ليس بثبت لاحتماله
نصبها على المصدر او على الحال من الكاف
والتاء فيه للمبالغة وقد تكون جملة
خبرية فالمضارع المثبت بالضمير وحده
لجريه مجرى اسم الفاعل لفظا ومعنى
والاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير

على ضعف والبواقي بهما او باحدهما وقد
يجب لفظا ولو تقديرا او تقديرا في
الماضي المثبت وقد جاء اسماء لازمة
النصب عليها والاكثر ان يجيء
منتقلة ومن ثم اشترط ان يكون
مشتقة او ما يؤدي معناها نحو هذا
بسرا اطيب منه رطبا والعامل في بسرا
اطيب لا ما في هذا من معنى الاشارة
لانه لو كان كذلك لتقيد معنى الاشارة

به لا المشار اليه ولا خبره لجواز هذا انا
ابي وادى الى تفضيل الشيء على نفسه في
حالة واحدة ويحذف نسي وكذا العامل
جوازا او لزوما في موكدة يجيء اثر جملة
عقدها من اسمين لا اسمينا تؤكد الخبر
الذي يدل عليها بالالتزام   ما يعين
بعض مجمل لانه نشأ وضعا عن ذات
مذكورة في مفرد مقدار كيلا او وزنا
او مساحة او مقياسا او عددا او شبها

اوغير مقدار وهو قليل وخفضه اكثر
او مقدر في جملة او شبهها او اضافة
وانتصابه في المفرد بعد تمام المميز بالتنوين
لفظا او تقديرا في غير المنصرف والمبني
او نون التثنية او الجمع او شبهه او الاضافة
ويجوز حذف التنوين ونون التثنية و
الجمع واضافته اليه فيما وقع بعد تمام
المفرد ان كان جنسا فالافراد الا ان
تقصد الانواع والا فالجمع لا غير ليكون

ادل على الجنس وبعد تمام النسبة ان
كان جنسا فالافراد ما لم تقصد الانواع
وان كان صفة او اسما غير جنس يحتمل ان
يكون للمنسوب اليه او لمتعلقه ويراد به
نفسه فالمطابقة وان اريد به غيره او لا
يحتمل الا الغير فهي وغيرها على حسب القصد
ولا يتقدم على العامل وان كان فعلا على
الاصح وتطيب بالنيا بروى ولا على المميز
لانه في الاصل فاعل او مفعول او

موصوف أخّر لغرض الابهام او لاتمام التفسير
ثانيا متصل وهو المخرج عن متعدد
لفظا او تقديرا بالا غير الصفة واخواتها
ومنقطع وهو المذكور بعد الا بمعنى لكن من
غير اخراج ومثل الا جرب على حذف
المبتدأ والقول بان الاستثناء مبين
فاسد لانه حينئذ كالتخصيص والمخرج
منه كثيرا ما يقع نصا لا يحتاج اليه
وبان المخرج منه والمخرج والاداة بمعنى واحد

حتى كان وضع للاربعة عبارتان اربعة
وخمسة الا واحدا افسد لكن صور معنى
افراد الجميع على حدة والحق ان الكلام
باخره لان التناقض نشأ من النسبة
ولا يحكم بها الا بعد كمال فهم المفردات
وهما كبدل البعض والاشتمال ويجب
النصب في الموجب والمقدم على المخرج
منه او صفته عند المازني وسيبويه
لا يكترث به وعند المبرد هو البدل

سيان وفي ماعدا وماخلا وليس ولا يكون
وفي المنقطع وعدا وخلا على الاكثر ويجوز
هو والبدل وهو من اللفظ اولى ومحلا
ان تعذر على اللفظ اولى في المنفي والمخرج
منه مذكور نحو ولا يلتفت منكم
احد الا امراتك ولا يحمل النصب على
فاسد ليلا يكون اكثر القراء على غير البدل
لفساد المعنى ويجب الجر بحاشا
على الاكثر وبغير واعرابه كاعراب ما بعد

الا على التفصيل وبسوى وسواء ولغرابها
نصب على الظرف على الاصح ويجوز هو
واخواته في الاسما ويعرب على حسب
العوامل ان وقع مفرغا وهو ما كان
المخرج بدلا من المخرج منه المحذوف
المقدر شيئا عاما مبتدا او كان او
فاعلا او مفعولا او ظرفا او صفة
او حالا او تقديرا لعموم فيما تعذر
في الاثبات النفي وفيما لم يتعذر جاز

بالاثبات وقد يحمل الا في الصفة
على الغير ويعرب ما بعدها على
حسب موصوفها اذا تعذر الا
ستثناء بان يقع المستثنى بعد
متعدد لا لاستغرق جميع احاده
لوقوعه منكرا غير محصور نحو
لوكان فيهما الهة الا الله لفسدتا
والبدل لكون الشرطية للايجاب
وضعف فيما لم يتعدد من مثل

الا الفرقدان بجعلها صفة مع صحة
الاستثناء وفي البيت ضعفان
آخران وصف المضاف دون المضاف
اليه والفصل بين الموصوف والصفة
بالخبر وبحذف المستثنى جوازا في
نحو ليس الا والمستثنى منه لزوما
في المفرغ والعامل في المتصل هو
الفضلة المتعدد بواسطة الا لا
الاخراج دون استثنى لاقتضائه النصب

مطلقا وفي المنقطع الاو رفعه على
البدل لاجرايه مجرى المتصل
مردود لفقد البعضية والاداة اما
حرف او فعل او اسم او مركب
من الحرف والاسم او مردد بين والحرف
الفعل واخواتها هو المسند
من معمولها وقول من يلحقه بالجار
يبطله جواز تعريفه وعدم استقلال
الكلام بدونه وهو كخبر المبتداء

الا انه يتقدم على الاسم في المتساويين
والمنزل منزلته ان ظهر الاعراب
وقد يحذف كان جوازا ان كان خيرا
فخير باربعة اوجه ولزوما ان قام في
موضعه غيره كاما انت منطلقا
فتحا او كسر التي لا تركنت منطلقا
هو المسند اليه
من معمولها ولا يحذف الا اذا كان ضمير
الشان هو المسند

اليه من معمولها وهو ان كان نكرة تليها
فمنصوب ان كان مضافا او مشبها به
ومبنى على ما ينصب به ان كان مفردا
وان كان معرفة او نكرة لم تلها فالرفع
والتكرار ونحو لا بصرة لكم ولا نولك
ان تفعل كذا على الامثل ولا ينبغي وجاز
المبرد الرفع من غير تكرار في المعرفة و
النكرة مع الفصل او بغيره ويجوز
في نحو لا اب له ولا غلامين له ما لم

يفصل بينهما واللام بصفة وفاقا
وظرف عند سيبويه زيادة الالف
وحذف النون لا للاضافة لعدم
التعريف لكونهما بمعنى ما لا زيادة
فيه ولا حذف بل لمشابهتهما بالمضاف
لمشاركتهما له في اصل المعنى ومن ثم
كانا معربين ولم يجز لا غلامي فيهما
وان كرر منكرا مفردا يليه ففي
الثاني النصب على التاكيد والفتح على

البدل وفي مثل لا حول ولا قوة
فتحهما ونصب الثاني ورفعه و فتحهما
ورفع الاول على ضعف وفتح الثاني
ونعت المبني غير المكرر يبنى
ويعرب رفعا ونصبا ان كان
مفردا يليه والا فالاعراب والعطف
كالنعت الا في البناء ان كان
المعطوف نكرة والا تعين الرفع ويجوز
حذفه هو المسند

من معمولهما فان تقدم على الاسم
او انتقض النفي بالا او فصل بينهما و
الاسم بان فالرفع واذا ما مثلهم
تبتر على حذف الخبر وكون المثل
حالا والا مجنونا على يشبه واذا
عطف عليه بغير موجب جاز رفع
المعطوف ونصبه ان وقع بعده مرفوع
من اسباب الاسم وان وقع اجنبي
او كان العطف بموجب فالرفع والنا

في ولات حين مناص زائدة ولا بمعنى
ليس والاسم حين محذوف او مضمر
لجريها مجرى الفعل في لحاق التا
عند الخليل وسيبويه وعن عيسى
جواز الجر بها في الاوقات وعن ابي
عبيدة تحين لغة في حين ولا للنفي
الجنس ضربان مجرور بالحرف
ومجرور بتقديره فالثاني المضاف
اليه وشرط مضافه التجرد عن التعريف

او عوضها للاضافة وهي معنوية
ان كان المضاف جامدا او مشتقا
لا يضاف الى معموله بمعنى اللام ما
لم يكن المضاف اليه جنس المضاف
وظرفه وبمعنى من ان كان جنسه
وفي ان كان ظرفه ويشترط ان يتعرى
المضاف عن التعريف لانه يختص
مع النكرة ويتعرف مع المعرفة
الا واحدا مه ونسيج وحده وعبد

بطنه على راى وغيرا ومثله
وشبها لتوغلها في الابهام ما
لم يشتهر المضاف بمغايرة المضاف
اليه او مماثلته وتجويز الكوفية
نحو الخمسة الاثواب بانهما
واحد رد لعدم جواز الخاتم الحديد
وان يكونا متغايرين فلا يجوز الاضافة
بين اسمين متماثلين عموما
وخصوصا وبين الصفة والموصوف

ونحو سحق عمامة على حذف موصوف
المضاف وايراد المضاف اليه من مثل
لبيانه ونحو مسجد الجامع على حذف
موصوف المضاف اليه ولفظية
ان كان مشتقا يضاف الى معموله
ولا تفيد الا تخفيفا لاستواء الحالتين
ومن ثم لا يوصف به مضافها الا النكرة
ولا يمتنع اللام في مثنى ومجموع بالواو
والنون وجازت في المفرد والجمع

بغيرهما متعديين ومجرورهما مضمرا
ومظهرا باللام حملا في المضمر على ياليس
في اوله اللام من مثله لان سقوط
النون والتنوين بالضمير لا بالاضافة
ومن ثم لم يجز ضاربانك على غير نية الاضافة
والفاعلونه مما لا يعتد به وفي المظهر على
نحو الحسن الوجه المختار من الوجوه وقد
يجعل المضاف مقحما خروجه وحكم
سبان معنى كاسم السلام وحي خويلد

التثنية ياء كالف لدى وفافا ولنز
كان ياء ادغمت فيها وان كان واوا قلبت
ياء وادغمت فيها والياءان سكن ما
قبلها فمفتوحة والاجاز فتحها وا
سكونها والاسماء الستة اذا اضيف
اليها سوى ذو فانه لازم الاضافة
الى اسم الجنس المظهر لم يرد المحذوف
الا عين في الاحوال على الافصح ولام
الاخ والاب عند المبرد وتمسك بان

لو يتمحض جمعه لاحتماله الجمع كأبا لأبنا
واذا أُفردت حُذفت لاماتها وتحركت
عينها او بدلها ووزنها فَعَلٌ بفتح
العين الا فوك فانه بسكونها وآخر الكل
واو الا فوك وذو فان لامه الاولى هاء
والثانية ياء لتوسط الواو
ما يتلوا السابق في احوال الاخرى على الاعم
من جهة واحدة فالتالي اما ان يكون
هو مقصودا بالنسبة او هو مع سابقه

او سابقه ومجيئه للدلالة على معنى فيه
او فيما انتسب اليه او لتقرير امره في
النسبة او الشمول او للايضاح لا على معنى
فيه فالاول البدل وهو في الاسم يكون
للكل ان كان مدلوله مدلول
المبدل والبعض ان كان جزؤه والاشتمال
ان كان بينهما تعلق بغيرهما والغلط
ان لم يكن بينهما تعلق والمبدل
غلط لا هو ومن ثمة قيل حقه ان يقال

بـل وليس المبدل في حكم التنحية
مطلقا ولذلك لا يمتنع ابدال
غير المغضوب عن الضمير المجرور وقبله
ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين
ويجب وصف النكرة من المعرفة
وظاهرين ومضمرين ومختلفين. وفي
المضمرين والمضمر من المظهر نوع تكلف
والظاهر من المضمر في بدل الكل لا يجوز
الا من الغايب الثاني عطف النسق و

هو ما وقع بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة الآتية ويعطف على المضمر المتصل
المنصوب مطلقا وعلى مرفوعه بالتاكيد
او الفصل نحو ولا اباؤنا وعلى مجروره
باعادة الجار ويجوز العطف على معمولي
عاملين مختلفين ان تقدم المجرور وامتنع
ان تاخر للفصل بين نايب الجار ومجروره
الثالث النعت وفايدته تخصيص في
النكرة وتوضيح في المعرفة ومن ثم

لا يوصف المضمر لوضوحه وقد يجي لمجرد
التاكيد او الثناء او الذم في الاسم ويشترط
ان يكون مشتقا او في تاويله كمررت
بقوم عرب اجمعون واعم من المنعوت
او مساويا له ومن ثم لا يوصف بالعلم
او المضمر ولا المعرف باللام الا بمثله
او بالمضاف الى مثله وانما التزم وصف
اسم الاشارة باللام للابهام ولذلك
وصفه بما هو اخص كالعالم اولى من الاعلم

كالابيض وتوصف النكرة
بالجملة الخبرية بلزوم الضمير وبمذق
هل رايت على مقول فيه ذلك
ويتبعه اسما في الاعراب والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث اذا وصف
بحاله وفي الثلثة الاول وفي البوا
مع ما بعده كالفعل مع فاعله فيلحقه
علامة التانيث بان كان فاعله

مونثا ويفرد على الافصح ان كان مظهرا مفردا
مثنى او مجموعا الا جمعا لا يجري مجرى
فعله فانه لا يضعف المطابقة اذا وصف
بحال متعلقه ويجتمع في الصورة الاولى ويجمع
اربعة من الثمانية وفي الثانية اثنان
ويحذف المنعوت ويقام النعت
مقامه اذا جاز الرابع التوكيد و
هو تكرير اللفظ او المعنى فالاول
جار في الالفاظ كلها والثاني منوط بكلا

والنفس والعين وكل واجمع واكتع وابتع
وابصع وفايدة الاول رفع توهم المتكلم
ان السامع لم يسمع ما كونه وفائدة نحو
النفس والعين رفع توهم السامع ان
المتكلم تجوز في كلامه وفائدة الكل
واخواته رفع توهم من سمع ان المتكلم
وضع الاعم موضع الاخص ويؤكد بمطلق
النفس والعين المفرد والمثنى والمجموع
وبكلا المثنى وبالكل واخواته جمع و

مفرد صح بجزئيته ويختلف الضمير
في الكل والصيغة في اخواته وكلاهما
في النفس والعين وتشترك في انهما
لم تؤكد بها الا المعارف او النكرة
المحدودة عند الكوفيين والمظهر لا
يؤكد بالمضمر لانه اعرف فلا يليق ان
يكون فضلة والمضمر يؤكد بمثله وبالمظهر
واذا اكد بالنفس والعين والمؤكد ضمير
مرفوع بارز او مستتر جيء بمنفصل

لئلا يؤكد ما هو كالجزء بالمستقل ولكون
الكل اشد استقلالا لا من اجمع جاز
فيما اضيف اليه البين في انتم كلكم
بينكم درهم الغيبة والخطاب
ولو كان بدلا الكل اجمعون
لم يجز الا الخطاب الخامس عطف البيان
ولا يجب ان يكون علما ولا اعرف
وفرقه من البدل لفظا فيما
وقع في النداء وبعد مجرور مضاف

مفرد

أو جمع بغير الواو والنون اضافته تخفيف
وفي كليهما اللام عند غير الفراء
ما حركة آخره وسكونه لمناسبته
غير المتمكن أو لوقوعه غير مركب لا بعامل
وحركاته تسمى ضما وفتحا وكسرا وسكونه
وقفا ولكون الاسماء متاصلة في الاعراب
لانه لم يوضع لها صيغ تتغير لتغير المعاني
ولان السكون متاصل في البناء لا يبنى
الاسم ولا يحرك الا بعارض فمن عروض

البناء تضمنه معنى غير المتمكن كاسم
ومن شرطا او استفهاما وبعض المركبات
والكنايات والظروف او تشبهه به
لاحتياجه الى الغير كالمضمر والموصول
واسم الاشارة والغايات او وقوعه
موقعه كاسماء الافعال او تشبهه بما
وقع موقعه كنجار او اضافته ظرفا الى
الجملة او اذا او وضعه بان ينطق مفردا
كالاصوات ومن عروض مطلق الحركة

اجتماع الساكنين والعرضة بان
يبتدأ بالساكن لفظا او حكما كا
لكاف في التي بمعنى المثل والتي للضمير و
من عروض الضمة الاتباع كمنذ ومذ
اذا التقت ساكنا وكونها حركة لا تكون
في حالة الاعراب ومن عروض الفتحة التخفيف
والاتباع وكونها حركة وكونها حركة
الاصل في نحو يا مضار اسم مفعول
مرخما على لغة من ينوي المحذوف و

من عروض الكسرة الاشعار بالتانيث
وكونها حركة الاصل في نحو يا مضار اسم
فاعل مرخما والكل لازم البناء الا المضاف
ما وضع لنفس متكلم او مخاطب
او غايب لا لبيان احواله وتقدم ذكر الغايب
لفظا وتقديرا ولفظا وتقديرا او تاخر لفظا
وهو جملة كما بعد الشان او مفردا غير مطابق
كضمير ربه خلافا للكوفية ومستتر افعال
المدح والذم او مطابق كما في اعمال العاملين

اذا اعمل الثاني وطلب الاول المرفوع و
هو متصل ان لم يتات بغير ضمير ومنفصل
ان يتات والمتصل مرفوع ومنصوب
ومجرور وكذا المنفصل ماعدا الجر فانواع
الاول ضرب وضربه وغلامه وله ونوع
الثاني هو واياه الى متكلم كل واحد
منها وما لزم اتصاله باخر اتا من الياء والكاف
والهاء حروف تدل على احوال المرجوع اليه
على اسد المذاهب كالتاء في انت وانتها

بالاجماع واياه التواب من الشذوذ واوصل
فيه الاختصار لانه كناية ومن ثم لا يعدل
الى المنفصل الا لتعذر المتصل الا في نحو
ضربيك وسياتي وحتى بلغت اياكا نادر
والتعذر بالتقديم على عامله او بالفصل
لغرض والا فديار سناذ او بكون العامل
معنويا او حرفا ومرفوعا او بكونه مسندا
اليه نعت جرى على غير من هوله او بكون
المصدر مضافا الى المفعول وفاعله مضمر

وستتر المرفوع في غايب الماضي والمضارع
وغايبتهما ومضارع المخاطب ومطلق
الصفة وللمتكلم وصون الفعل
عن الكسرة عند اتصال ياء المتكلم
بنون الوقاية واجب في الماضي والمضارع
العري عن نون الاعراب وجايز فيما
فيه النون وصون اصل البنية جايز
في لدن وان واخواتها الا لعل فانه ضعيف
عكس ليت وقد وقط ومن وعن ولم يضر

في لدي وعلي والي لا من الكسرة فيها
واذا التقى ضميران وليس احدهما مرفوعا
جاز اتصالهما وانفصال الثاني
ان قدم الاعرف وان اخر او استويا
ففي الثاني الانفصال وللضعيمهما ها شاذ
ويختار في ثاني مفعولي علمت وخبر كان
الانفصال لانه خبر مبتدأ في الاصل
والاكثر ان ما اتصل بعسى من الضمير
مرفوع متصل وما وقع بعد لولا مرفوع

منفصل وقد جاء متصلين غير مرفوعين
فعند سيبويه ان ضمير الاول
منصوب تشبيها لعسى بلعل على انها
حرف ناصب وضمير الثاني مجرور
على ان للولا مع الضمير شانا ليس لها مع المظهر
كما ان للدن مع الغدوة شانا ليس
له مع غيرها وعند الاخفش انهما في
موضع المرفوعين وعسى ولولا كما كانا
بلا تغيير وكلا المذهبين راجح ومرجوح

ويقع بين والخبر او كان كذلك ان
كان الخبر فعلا مضارعا او معرفة
او مشابها لها كافعل من كذا او مجراه
صيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق
للمبتدا حرف عند الخليل واسم
عند غيره محتمل ان كان ما بعده مرفوعا
ومتعين ان كان منصوبا وتسميه
البصرية فصلا ليفصل بين كونه ما بعده
خبرا او صفة والكوفية عمادا لكونه

عمدة بيان الغرض والفصل اخص وقد
تيقدمه قبل الجملة الخبرية ضمير الشان
وهو مفرد غايب غير مجرور ولا يجوز العطف
عليه ولا البدل ولا التاكيد عنه منفصل
ومتصل بارز ومستتر وقد يونث
نحو كانت زيد ان الحمى تاخذ ولا يجوز
رفع الحمى بكانت للفصل بينهما باجنبي
وحذفه منصوبا يجوز على ضعف
ويلزم مع ان المخففة ما وضع

لمشار اليه غير متكلم ومخاطب
وهي عامة كذا للواحد وذان رفعا
وذين جرا ونصبا للمثنى وقد جاء ذان
في الاحوال وتا للواحدة ولها مرادفات
وتان رفعا وتين جرا ونصبا للمثناة
لجمعهما اولاء مدا وقصرا ويتصل
باولها كل منها حرف التنبيه وباخرها
كاف الخطاب ويجوز الرفع لجمع بينهما
فهي خمسة الفاظ لستة معان بحرف الخطاب

اربعة نصوص و واحد مشترك فيكون
بالنسبة الى الكاف خمسة وعشرين لفظا
لستة وثلثين معنى ويجوز افراد الكاف
والاسم مع تعدد المخاطب والمشار اليه
وهي مع اللام او النون المشددة في
التثنية للبعيد ومع الكاف للمتوسط
وبغيرهما للقريب وخاصة بالامكنة
كهنا وهُنا للقريب وهنالك و
ثَمّ للبعيد ما يحتاج في جزئيه

الى صلة وكذا الى عايد ما لم يكن حرفا والصلة
جملة خبرية معلومة للسامع او اسم
فاعل او مفعول بتقدير الجملة
الفعلية للالف واللام ويجوز حذف
العايد منصوبا او مجرورا متسعا فيه و
قد يحذف الصلة وحكمه ان لا يكون
لصلته تعلق بما قبله فلا يصح وقوع لكن
واذن وحتى فيها ولا يتقدم ما في
خبر من الصلة وابعاضها ولا يفصل بينه

وبينها باجنبي وان يتنزل معها منزلة
اسم واحد فلا يوصف ما وصف منه
ولا يؤكد ولا يبدل منه قبل تمام
الصلة ومن ثم لم يجز مررت بالذين
اجمعين في الدار وهو من الاسماء الذي
للواحد واللذان رفعا واللذين جرا ونصبا
للتثنية والذين في الاحوال وقد جاء بالواو
في الرفع للجمع وقد يحذف نونهما والتي
للواحدة واللتان رفعا واللتين جرا

الحيني وهي مضافة الى الفعل الماضي
لوقوع شئ لوقوع غيره والثالث
متى وهي للزمان واين وانى للمكان
شرطا واستفهاما وايان للزمان
وكيف للحال استفهاما والآن
لزمان يقع فيه كلام المتكلم ومن
اصناف الاسم المعرفة والنكرة
ما وضع لشئ بعينه وهي
المضمر والعلم والمبهم والمعرف

باللام او النداء والمضاف الى

احدها معنى وما تقدم اعرف مما

تأخر ولاء والمضاف يعتبر بحسب

المضاف اليه واعرف المضمرات

المتكلم ثم المخاطب لاستحالة الاشتباه

في الاول وقلته في الثاني

النكرة ما وضع لشئ لا بعينه المؤنث

ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا وهي

التاء والالف ممدودة او مقصورة

ونصبا للمثناة واللواتي للجمع وذا

لطائية وذا بعدما للاستفهام ومن

وما يستوي فيهما الجميع واي واية

ولا يليهما من الافعال الا المستقبل بمعنى

الذي والتي وكذا الالف واللام معا

بمعنى احدهما ولا يعرب منها الا اي

ما لم يحذف صدر صلتها فان حذف

فالضم نحو ايهم اشد وقول الخليل

بانه على حكاية القول ضعيف

اذ قلّما يصار الى مثل ذلك وقول
يونس بالتعليق اضعف اذ لا يعرف
تعليق المؤثر من الافعال ومن الحروف
أنّ وكذا أنْ وما وكي المصدريات
فصِلةُ أنَّ جملة اسمية وصِلة الباقي
فعلية وقد تُشبَّه ما بأنْ في العمل
وأن بما في تركه كما في الحديث
والتنزيل كما تكونوا يُولّى عليكم وأن
يُتمّ الرضاعة وما الاسمية موصولة

وشرطية

وشرطية واستفهامية وصفة
وموصوفة وتامة بمعنى شئ ومن كما
الا انها تختص بذوي العلوم ولا تكون
تامة وصفة وتشتركان في انهما لا تقعان
موصولتين موصوفتين وأيّ وأيّة
كمن الا انهما يقعان صفة و
بلزومهما الاضافة واذا اخبرت عن
شئ بالذي او بالالف واللام صدّرتها
واخرت الشئ لخبرهما بعد ان تضع مكانه

ضمير الها والالف واللام تختصان
بالجملة الفعلية المتصرفة غير
المتقدم معمولها ليصح بناء صلتها
فان اختل شرط ومن ثم امتنع عن كم
وضمير الشان والفصل والظروف
والمصادر غير المتصرفة والحال
والتمييز المنصوب ومجرور رب
ومفتوح لا النافية وما اقيم
المظهر فيه مقام المضمر والمصدر العامل

والصفة والموصوف والمضاف
والمضاف اليه غير المستقل والضمير
المستحق لغيره مبتداء كان او موصولا
او موصوفا والاسم المشتمل عليه وعن
معمول ليس وعسى وافعال المدح
والذم والتعجب ومنصوب
زيدا ضربت بالالف واللام
ما معناه الامر والماضي
بغير ضمينة فمنه ما استعمل معرفة

ونكرة او معرفة ولا نكرة او معرفة
او نكرة وعلامة التنكير لحاق التنوين
والتعريف عدمه ولا يتقدم معمولها
وكتاب الله عليكم نصب على المصدر
بفعل دل عليه مضمون الكلام و
دلوى دونكما مبتدا وخبر ومنها
فعال المعدول عن الامر وهو قياسي في
الثلاثي وسماعي في غيره وما كان من
فعال علما للاعيان الاناث او معدولا

عن المصدر المعرفة او عن فاعلة صفة
مختصة بالنداء او غير مختصة به مبني
للتشبيه به عدلا ووزنا الا العلم في تميم
الا ما في اخره راء عند اكثرهم اسماء
الاصوات ما به يصاح او يدعى او يزجر
او يحث البهائم او يحكى به الصوت
المركبات كل كلمتين جعلتا اسما
واحدا بلا نسبة بينهما فان كان
الثاني صوتا كسر بفتح الاول

وان كان الثاني اسما تضمن حرفا فتح
الجزان لم يشابه اوله المضاف
بسقوط النون والثاني ان شابه وان
لم يتضمن فتح الاول بامتناع تاثيره
معربا اعراب المضاف والمضاف اليه
بامتناع الثاني او انصرافه وقد يضاف
المفتوح جزاه باعراب الآخر او بنائه
ان سمي به وبالبناء على الاشهر ان لم يسم
كم وكذا للعدد وكيت وذيت

للحديث فكم الخبرية كناية عن الكثير و
مميزها مجرور مجموع او مفرد ما لم
يفصل بينهما فان فصل فالمختار النصب
ومميز الاستفهامية مفرد منصوب
وان وقع مرفوع بعدهما او مجموع
بعد الاستفهامية فعلى حذف
المميز ويجوز دخول من فيهما ولاستحقاقهما
الصدر لا يتقدم عليهما عامل سوى
الجار ومن ثم لا يقعان فاعلين وصفتين

وهما واسماء الشرط والاستفهام ان
دخل جار او مضاف فمجرورة و
ان وقع بعدها عامل مسلط عليها
مسند الى ظاهر او مضمر متكلم
او مخاطب او غايب هو غيرها لم يؤدي
تعدية المضمر الى المظهر فمنصوبة على
حسبه والا فمرفوعة بالابتداء ان لم تكن
ظروفا وبالخبر ان كانت ومن الظروف
ما قطع عن الاضافة منويا فيه المضاف اليه

وما يلزم اضافته الى الجملة وما يتضمن غير
المتمكن فالاول قبل وبعد وساير
الجهات الست واجري مجراها حسب مجراه
وليس غير ولا غير ومنه قط للزمان الماضي
وعوض للمستقبل المنفيين ومذ ومنذ
للزمان زمانا مفردا معرفة ان كانا للاول
المدة ومتعددا ان كانا لجميعها وهما
رفع على الابتداء وما بعدهما الخبر على الا شهر
والثاني اذا وهي للزمان المستقبل ومختار

بعدها الفعل ان كان فيهما معنى الظ

والمبتدأ ان كانت للمفاجاة وقد يجئ

لمجرد الظرفية واذ للزمان الماضي ويقع

بعدها الجملتان الا انه يستقبح مثل

اذ زيد قام ويجئ للمفاجاة وقد يجيئان

لمحض الاسمية والاصمعي يستفصح طرحهما

في جواب بينا وبينما وهما ان

لم يتمحضا للاسمية فعاملهما معنى

المفاجاة ان كانا لها والا ففي جوابهما كالمما

الجنى



والغرض القسم وقلت في النفي ولزمت في مثبت

القسم وكثرت في مثل ما تفعلين وما قبلها مع ضمير المذ كرين

مضمومة ومع المخاطبة مكسورة وفيما عدا

ذلك مفتوح وتقول في التثنية وجمع المؤنث التثنية

اضربان واضربنان ولا يدخلها الخفيفة خلافا

ليونس وهما في غيرها مع ضمير البارز كالمنفصل

وان لم يكن فكالمتصل ومن ثم قيل هل ترين

وهل ترون وترين واغزون واغزن والمخففة يحذف

للساكنين وفي الوقف فيرد ما حذف وللمفتوح ما قبلها

تقلب الفا والله اعلم

تاب الكافيه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]


ج
۱۴۳۷

